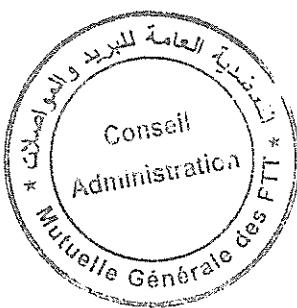


النظم الأساسية

للتعاضدية العامة للبريد والمواصلات

محينة بإدراج التعديلات المدخلة من طرف العام الاستثنائي المنعقد بتاريخ 03 دجنبر 2017، والمصادق عليها بموجب القرار المشتركة لوزير الشغل والإدماج المهني ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 1692.20 الصادر في 4 ذي القعدة 1441 (26 يونيو 2020) والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 6928 بتاريخ 5 ربيع الأول 1442 الموافق لـ 22 أكتوبر 2020.



الباب الأول: إحداث التعاوضية وأهدافها، التكوين وشروط الانخراط

الجزء الأول: إحداث وآهداف التعاوضية

المادة 1:

تم، في إطار مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.57.187 الصادر في 24 جمادى الثانية 1383 (12 نوفمبر 1963) بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل، إنشاء تعاوضية تحت اسم "التعاوضية العامة للبريد والمواصلات" (ت.ع.ب.م) الكائن مقرها الاجتماعي بـ 5، زنقة أبو العباس الكراوي الرباط. تهدف التعاوضية المسماة "ت.ع.ب.م" إلى:

1 - القيام لفائدة أعضائها المساهمين وأفراد عائلاتهم في إطار مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.57.187 السالف الذكر بعمل احتياطي، تضامني وتعاوني، يسمح بتغطية المخاطر التي قد تصيب الإنسان وذلك من خلال:

- أ- تأمين عن المرض تكميلي للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض،
- ب- تغطية مخاطر الشيخوخة، الوفاة، العجز والحوادث.

ويطلق على أنشطة التعاوضية في هذا المجال مصطلح "القطاع التعاوضي"

2 - انجاز جزء أو كل المهام المخولة للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، بموجب القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية ونصوله التطبيقية وفق الشروط المحددة في إطار الاتفاقية الموقعة مع الصندوق.

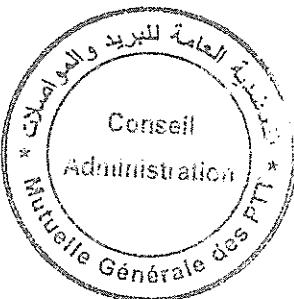
الأنشطة التي تقوم بها التعاوضية في إطار هذه الاتفاقية يطلق عليها " قطاع التأمين الإجباري الأساسي عن المرض".

وبالإضافة إلى ذلك يمكن للتعاوضية أن تحدث وتسير مشاريع اجتماعية في إطار احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. ويتم تدبير هذه المشاريع في إطار القطاع التعاوضي.

المادة 2 :

يدخل ضمن المستفيدون:

- أ- الأعضاء المساهمون كما تم تحديدهم في المادة 7 أدناه شريطة أدائهم لواجب انخراطهم.
- ب- أفراد عائلات الأعضاء المساهمين كما تم تحديدهم بمقتضى المادة 5 من القانون رقم 65.00 السالف الذكر.



الجزء الثاني: تكوين التعاونية وشروط الانخراط

الفرع 1: أعضاء التعاونية وشروط الانخراط

المادة 3:

تكون التعاونية "ت.ع.ب.م" من أعضاء شرفيين وأعضاء مساهمين.

المادة 4:

الأعضاء الشرفيون هم الذين يقدمون للتعاونية الدعم والمساندة والخدمات التي تساهم في ازدهارها دون أن يستفيدوا من أية خدمة من خدماتها. ولا يخضعون لأي شرط كالسن أو الإقامة أو المهنة أو الجنسية. يمكن للأشخاص المعنويين أن يكونوا أعضاء شرفيين.

المادة 5:

يتم قبول الأعضاء الشرفيين من طرف المجلس الإداري بعد التصويت بالأغلبية المطلقة للأصوات.

المادة 6:

الأعضاء المساهمون هم الذين، مقابل أداءهم بانتظام لواجب انخراطهم، يكسبون أو يكتسبون الحق لأفراد عائلاتهم للاستفادة من الخدمات التي تضمن التعاونية تقديمها. ولا يمكن اكتساب حق الاستفادة هذا إلا بعد مرور مدة ثلاثة (3) أشهر من تاريخ الانخراط في القطاع التعاوني كفترة تدريب.

المادة 7:

للانخراط في التعاونية، يعتبرون كأعضاء مساهمين الأشخاص المشار إليهم أدناه والذين يؤدون واجب انخراطهم للاستفادة من الخدمات التي يقدمها القطاع التعاوني:

أ- الموظفون المستخدمون المنتمون:

- للسلطة الحكومية المكلفة بالبريد والمواصلات:

- لاتصالات المغرب:

- لبريد المغرب :

- للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات:

ب المستخدمون أجراء التعاونية العامة للبريد والمواصلات .



جـ- الموظفون المستخدمون المشار إليهم في البند أعلاه العاملون خارج المغرب في بلاد لا يمكنهم فيها الاستفادة من نظام مماثل للخدمات الاجتماعية.

دـ- الموظفون المستخدمون المشار إليهم أعلاه المتقاعدون أو المستفيدين من معاش يقطنون داخل المغرب أو خارجه، ويشرط في الحالة الأخيرة أن لا يكونوا مستفيدين من نظام مماثل للخدمات الاجتماعية.

هـ- أرامل الموظفين المستخدمين المشار إليهم أعلاه المستفيدين من معاش تحويلي، القاطنين بالخارج أو خارجه شريطة، بالنسبة للحالة الأخيرة، أن لا يستفادوا من نظام مماثل للخدمات الاجتماعية

وـ- يتامى الأب والأم للموظفين المستخدمين المشار إليهم أعلاه والمستفيدين من معاش تحويلي أو معاش للعجز.

ويمكن أن تضاف فئات أخرى بحكم القانون غير الفئات المشار إليها أعلاه كأعضاء مساهمين وتمثل في:

أـ- زوجة المنخرط في التعاaside وإن كانت هذه الزوجة تعمل في قطاع آخر غير قطاع البريد والمواصلات.

بـ- زوج المخرطة في التعاaside وإن كان هذا الزوج يعمل في قطاع آخر غير قطاع البريد والمواصلات.

جـ- الأعون المستخدمون المنتمون لمؤسسات أو مقاولات غير تلك المشار إليها أعلاه والمرخص لها من طرف الدولة لممارسة نشاطها في مجال البريد والمواصلات.

دـ- الموظفون والأعون المستخدمون المنتمون للمؤسسات والمقاولات المتفرعة عن اتصالات المغرب ببريد المغرب.

المادة 8:

يعلن الرئيس عن قبول الأعضاء المساهمون شريطة المصادقة عليه من طرف المجلس الإداري. إلا أنه في حالة رفض القبول، فإن هذا الرفض لا يصبح نهائيا إلا بعد المصادقة عليه من طرف الجمع العام المولاي.

الفرع 2: توزيع الأعضاء

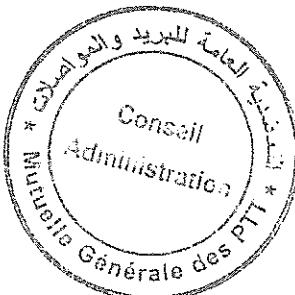
المادة 9:

يصنف الأعضاء المساهمون إلى ثلاثة (3) فئات:

الفئة "أ" وتشمل: الموظفون المستخدمون المرسمون والمتمرنون.

الفئة "ب" وتشمل: الأعون المؤقتون.

الفئة "ج" وتشمل: الموظفون المستخدمون المتقاعدون أو ذوي حقوقهم وأرامل واليتامى.



الباب الثاني: إدارة التعاقدية

الجزء الأول: الجمع العام

الفرع 1- تشكيل واحتفال الجمع العام

المادة 10:

يتكون الجمع العام من مندوبي الأعضاء الشرفيين والأعضاء المساهمين في التعاقدية وينعقد الجمع العام مرة في السنة على الأقل بدعوة من المجلس الإداري.
يحدد جدول أعمال الجمع العام من طرف المجلس الإداري، ويبلغ للمندوبيين مرفقا بالدعوة الموجهة إليهم، شهرا على الأقل قبل التاريخ المحدد للجمع العام.

تدرج حتما في جدول أعمال الجمع العام أي نقطة أو موضوع طلب مناقشته شهرا على الأقل قبل تاريخ انعقاده من طرف ثلث ($\frac{1}{3}$) المناديب على الأقل من المندوبين أو من طرف خمسة بالمائة (5%) على الأقل من الأعضاء المساهمين والأعضاء الشرفيين.

يمكن للرئيس دعوة الجمع العام للاجتماع في حالة الاستعجال.

تصبح الدعوة للجمع العام إلزامية إذا طلبت كتابة من طرف ثلث ($\frac{1}{3}$) المناديب على الأقل من المندوبين أو من طرف ثلث ($\frac{1}{3}$) الأعضاء المساهمين والأعضاء الشرفيين على الأقل أو من طرف أغلبية أعضاء المجلس الإداري .

المادة 11:

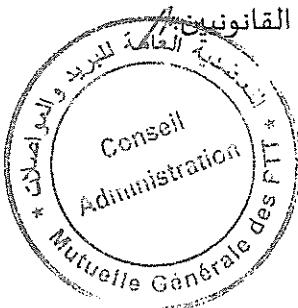
لانتخاب المندوبين يوزع الأعضاء المساهمون والشرفيون على فروع للتصويت، يحددها المجلس الإداري.
وينتخب هؤلاء المندوبون لمدة ست (6) سنوات بنسبة مندوب عن كل مائتي 200 عضو مساهم وشرفي أو جزء من هذا العدد يعادل أو يفوق مائة (100) عضو. ويتمتع كل مندوب بصوت واحد في الجمع العام.

المادة 12:

يتم انتخاب المندوبين عن طريق التصويت المباشر عبر صناديق الاقتراع وعن طريق المراسلة. ويشرف على هذه العملية المجلس الإداري الذي يتولى وضع المذكورة التنظيمية لانتخابات .

المادة 13:

لانتخاب المندوبين، يمارس حق التصويت، الأعضاء المساهمون القاصرون من طرف أوليائهم القانونيين.



المادة 14:

يمكن للمندوب الذي يتعذر عليه الحضور للجمع العام أن يفوض لمندوب آخر غير متصرف في المجلس الإداري للتعاونية على أن لا يتعدى عدد المناب عنهم ثلاثة (3) مندوبي.

المادة 15:

لتكون مداولة الجمع العام قانونية يجب أن لا يقل عدد المندوبين الحاضرين أو المناب عنهم عن ثلث العدد الإجمالي للمندوبي على الأقل. وإذا لم يتحقق هذا النصاب يستدعي الجمع العام للانعقاد مرة ثانية في أجل 45 يوماً لنفس جدول الأعمال وفق نفس شروط النصاب، وإذا لم يتتوفر الجمع العام الثاني على النصاب القانوني المطلوب يستدعي جمع عام آخر للانعقاد مع احترام نفس الأجل المحدد أعلاه وفي هذه الحالة تعتبر مداولة الجمع العام صحيحة أيا كان عدد المناديب الحاضرين أو المناب عنهم .
وتتخذ قرارات الجمع العام بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين أو المناب عنهم ، إلا أن عدد أصوات المندوبين المشار إليهم أعلاه أو المناب عنهم يجب أن لا يقل عن ثلثي الأصوات إذا كانت القرارات موضوع التصويت تتعلق بما يلي:

- ✓ تعديل النظام الأساسي للتعاونية ؛
- ✓ دمج التعاونية مع تعاونية أخرى؛
- ✓ المصادقة على الأنظمة المتعلقة بالمشاريع الاجتماعية أو بالصناديق المستقلة للتعاونية أو التعديلات المدخلة على هذه الأنظمة؛
- ✓ اقتناء أو بناء أو تهيئة العقارات المخصصة لإيواء المصالح الإدارية أو المشاريع الاجتماعية للتعاونية.

الفرع 2: اختصاصات الجمع العام

المادة 16:

يتداول الجمع العام في التقارير المرفوعة إليه ويقرر بشأن كل المسائل والنقط المدرجة في جدول الأعمال المحدد من طرف المجلس الإداري. ويصادق على الخصوص على التقرير الأدبي والتقرير المالي. ويعتبر الجمع العام وحده المختص في:

- ✓ انتخاب أعضاء المجلس الإداري وأعضاء لجنة المراقبة؛
- ✓ اتخاذ قرار تعديل النظام الأساسي؛
- ✓ اتخاذ قرار بإحداث صناديق مستقلة ومشاريع اجتماعية في إطار المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛



- ✓ المصادقة على الضابط الداخلي للتعاضدية والتعديلات المدخلة عليه;
- ✓ المصادقة على التعديلات المدخلة على النظم الأساسية للتعاضدية;
- ✓ تحديد الحد الأقصى للمبالغ التي ستوظف في كل صنف من أصناف التوظيفات المحددة بمقتضى الفصل 20 من الظهير الشريف السالف الذكر رقم 1.57.187 بتاريخ 24 من جمادى الآخرة 1383 (12 نوفمبر 1963):
- ✓ المصادقة على دمج، تقسيم أو حل التعاضدية؛
- ✓ اتخاذ قرار اقتناء أو بناء أو تهيئة العقارات المتعلقة بالمصالح الإدارية والمشاريع الاجتماعية أو الصناديق المستقلة؛
- ✓ اتخاذ قرار تفويت الممتلكات العقارية المخصصة للمصالح الإدارية للتعاضدية أو المشاريع الاجتماعية أو الصناديق المستقلة؛
- ✓ اتخاذ قرار الانخراط في اتحادات للتعاضديات.
- ✓ تحديد نسبة ووعاء الاشتراكات المتعلقة بالقطاع التعاضدي.

الجزء الثاني: المجلس الإداري

الفرع الأول: تشكيل المجلس الإداري

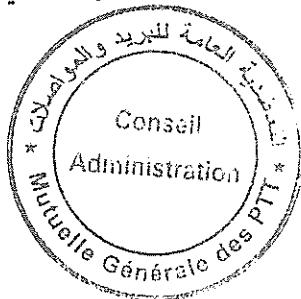
المادة 17

يدير التعاضدية مجلس إداري يتكون من 21 عضوا ينتخبهم الجمع العام بالاقتراع السري، وينتخب هؤلاء الأعضاء، وجوبا من بين الأعضاء الشرفيين والمساهمين ويجب أن تكون جنساتهم مغربية ، بالгин سن الرشد، ويتمتعون بحقوقهم المدنية والوطنية.
يجب أن يتكون ثلثي (2/3) المجلس الإداري على الأقل من الأعضاء المساهمين.

المادة 18:

ينتخب أعضاء المجلس الإداري لمدة ست (6) سنوات ويتم تجديد الثلث كل سنتين ولا يعتبر أي مرشح فائزا في الدور الأول من انتخاب المجلس الإداري ما لم يحصل على الأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها.
يعلن فوز المرشح في الدور الثاني بحصوله على الأغلبية النسبية وفي حالة تساوي الأصوات يعلن فائزا المرشح الأكبر سنا.
يمكن لأعضاء المجلس الإداري إعادة انتخابهم.

تبلغ فورا تشكيلة المجلس الإداري للوزير المكلف بالتشغيل ، وكذلك الشأن بالنسبة للتعديلات المتولدة التي تطرأ عليها.



المادة 19:

يلجأ المجلس الإداري المنتخب من طرف الجمع العام التأسيسي والمجلس الإداري المنتخب إثر استقالة جماعية لأعضائه إلى القرعة لتحديد الترتيب الذي سيخضع له أعضاؤه من أجل إعادة انتخابهم. في حالة شغور مناصب في المجلس الإداري لأي سبب من الأسباب يقوم المجلس الإداري بملئها مؤقتا إلى أن يصادق عليها الجمع العام المقبل. تستمر مدة ولاية أعضاء المجلس الإداري المعينين بالطريقة أعلاه في حدود المدة المخولة لسابقهم . وإذا لم تتم المصادقة من طرف الجمع العام على التعينات التي باشرها المجلس الإداري فإن هذا لا يعني أن مداولات وقرارات هذا الأخير ليست صحيحة.

الفرع الثاني: اشتغال المجلس الإداري

المادة 20:

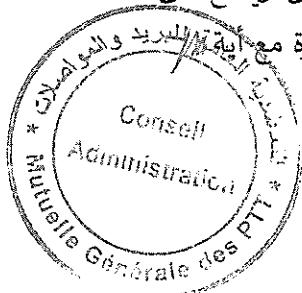
يجتمع المجلس الإداري كلما دعا إليه الرئيس وعلى الأقل مرتين في السنة ويستدعي المجلس الإداري وجوبا إذا كان ذلك بطلب من أغلبية الأعضاء المكونين له قانونيا ولا يمكن لأي عضو من أعضاء المجلس الإداري أن ين琵 عنه غيره أو أن يصوت بالراسلة . وفي حالة تعادل الأصوات عند التصويت يعتبر صوت الرئيس مرجحا. ولا تعتبر مداولة المجلس صحيحة إلا بحضور أغلبية الأعضاء المكونين له . إلا أنه إذا لم يستوف النصاب إثر الدعوة الأولى توجه دعوة ثانية بالبريد المضمون، لأجل 15 يوما، وفي هذه الحالة تصح مداولات المجلس الإداري أيا كان عدد الأعضاء الحاضرين. تدون مداولات المجلس الإداري في محاضر مفصلة يخصص لها سجل ترقم صفحاته مسبقا، ترقىما متسلسلا غير منقطع وتوقع من طرف الرئيس وتحتم بالخاتم الرسمي لل التعاقدية.

المادة 21:

يمكن للمجلس الإداري بقرار منه أن يعتبر غياب أي عضو من أعضائه ثلاثة (3) مرات خلال نفس السنة بدون عنصر مقبول عن الاجتماعات التي يستدعي لها بمثابة استقالة تلقائية ويعرض هذا القرار على أقرب جمع عام للمصادقة عليه.

المادة 22:

وظائف ومهام العضوية بالمجلس الإداري مجانية إلا أنه يمكن لأعضاء المجلس الإداري أن يسترجعوا نفقات التنقل والإقامة التي يقومون بها لمصلحة التعاقدية بعد إدلاعهم بما يبرر تلك النفقات من الوثائق. ويعني على أي عضو بالمجلس الإداري أن تكون له مصلحة أو يحتفظ بمصلحة أو منفعة مباشرة أو غير مباشرة مع



مقاولة تتعامل مع التعاوضية أو في صفقة من الصفقات التي تبرمها هذه الأخيرة. ويمنع أيضاً على أعضاء المجلس الإداري أن يكونوا من بين المستخدمين العاملين بالتعاوضية أو يتلقون أجورهم من ميزانيتها أو أن يتلقوا بأي صفة وفي أي حالة منافع أو رواتب مرتبطة بالتدبير الإداري للتعاوضية أو بمصالحها.

المادة 23:

يمنع على أعضاء المجلس الإداري استغلال الصفة المخولة لهم بموجب هذه النظم الأساسية خارج المهام المنوطة بهم.

الفرع الثالث: اختصاصات المجلس الإداري

المادة 24:

يتمتع المجلس الإداري بجميع السلط والصلاحيات غير تلك المخولة للجمع العام بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.57.187 السالف الذكر و بمقتضى هذه النظم الأساسية.

المادة 25:

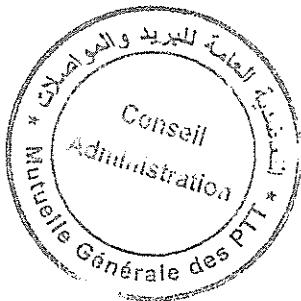
يمكن للمجلس الإداري أن يفوض تحت مسؤوليته وتحت مراقبته ببعضًا من سلطاته و اختصاصاته إما للمكتب وإما للرئيس وإما للجنة أو لعدة لجن مؤقتة أو دائمة للتدبير. يختار أعضاؤها من بين أعضاء المجلس الإداري. ويمكنه أيضًا فيما يتعلق بالتدبير العادي للتعاوضية أن يفوض لبعض المستخدمين العاملين بالتعاوضية بصفة دائمة أو مؤقتة سلطات أو اختصاصات محددة تحت مسؤوليته و مراقبته.

الجزء الثالث: المكتب

الفرع 1- تشكيل المكتب

المادة 26:

- ✓ يشكل داخل المجلس الإداري مكتب تنفيذي من سبعة (7) أعضاء ويكون من:
- ✓ الرئيس،
- ✓ نائب الرئيس،
- ✓ كاتب،
- ✓ نائب الكاتب،
- ✓ أمين المال،
- ✓ نائب أمين المال ،



✓ مستشار واحد (1)

المادة 27:

يتم انتخاب الرئيس وبقى أعضاء المكتب من طرف المجلس الإداري ولمدة ثلاث (3) سنوات في أول اجتماع يعقده بعد الجمع العام مباشرة، وتطبق قواعد الأغلبية المحددة بمقتضى هذه النظم الأساسية بالنسبة لانتخاب أعضاء المجلس الإداري.

المادة 28 :

تبلغ تشكيلة المكتب فورا لعلم الوزير المكلف بالتشغيل وكذلك الشأن بالنسبة للتغييرات التي قد تطرأ عليها لاحقا.

الفرع 2: اختصاصات المكتب

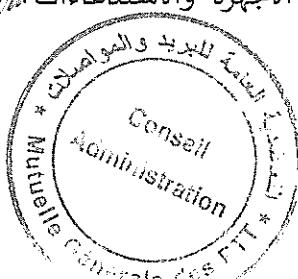
المادة 29:

يعتبر المكتب الجهاز التنفيذي للتعاضدية والمجلس الإداري ويتولى تحديد جدول أعمال المجلس الإداري. يجتمع المكتب بدعة من رئيس المجلس الإداري كل ما دعت الضرورة إلى ذلك وعلى الأقل مرة كل شهر. ويترأس اجتماعات المكتب رئيس المجلس الإداري.
 يتخد المكتب قراراته بأغلبية أعضائه الحاضرين ويعتبر صوت الرئيس مرجحا في حالة تعادل الأصوات. ولا يمكن لأعضائه أن ينعوا عنهم من يمثلهم في الحضور كما لا يمكنهم التصويت بالراسلة. وتعتبر مداولات المكتب صحيحة إذا حضرها أغلبية الأعضاء.
 تدون مداولات اجتماعات المكتب في محاضر يخصص لها سجل مماثل لسجل محاضر المجلس الإداري المشار إليه في المادة 20 أعلاه.

المادة 30:

يعود للرئيس صلاحية ومهام انتظام عمل التعاضدية طبقا لمقتضيات هذه النظم الأساسية والضابط الداخلي.

يترأس الرئيس اجتماعات المكتب والمجلس الإداري والجامعة العامة التي يسهر خلالها على النظام والأمن. ويوقع على الاتفاقية المبرمة مع الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي لتدبير التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ويقوم بموافاته بالبيانات الإحصائية السنوية المتعلقة به وفقا لمقتضيات المادة 83 من القانون رقم 65.00 السالف الذكر والنصوص المتعددة لتطبيقه ويمثل التعاضدية في المجلس الإداري للصندوق المذكور، يوقع الرئيس على جميع الوثائق وعلى محاضر الاجتماعات ومقررات الأجهزة والاستدعاءات //



للاجتماعات، يمثل التعاقدية لدى القضاء وفي جميع الأحوال المدنية ويسلم السلطة المختصة خلال ثلاثة (3) أشهر الأولى من كل سنة، المعلومات الإحصائية والمالية المنصوص عليها في المادة 25 من الظهير الشريف رقم 1.57.187 السالف الذكر ونصوصه التطبيقية.

وإذا تعذر على الرئيس، لأي سبب من الأسباب، القيام بمهامه ينوب عنه نائبه ويقوم مقامه بجميع صلاحياته ومهامه وبنفس السلطات المخولة له.

ويتمكن للرئيس تحت مسؤوليته ومراقبته أن يفوض، وبموافقة المجلس الإداري، بعض سلطاته لمستخدمي التعاقدية ويمكن أن تحدد هذه السلطات المستخدمين الذين يمكن أن يفوض لهم بمقتضى الضابط الداخلي للتعاقدية.

المادة 31:

يقوم الكاتب بتحرير الاستدعاءات وإرسالها وتحrir محاضر اجتماعات المجلس الإداري والمكتب وتحrir المراسلات والشهر على تبليغها والمحافظة على الوثائق والمستندات غير المتعلقة بمالية التعاقدية ويمسك سجل الترقيم الخاص ببطائق الانحراف ويتولى تقديم التقرير الأدبي السنوي المتعلق بنشاط التعاقدية طيلة السنة بخصوص القطاع التعاقدي للجمع العام ويمكن أن يفوضبعضا من مهامه، بعد مصادقة المجلس الإداري، إلى بعض مستخدمي التعاقدية. وينوب عنه نائبه ويقوم مقامه في جميع مهامه عند وجود مانع.

المادة 32:

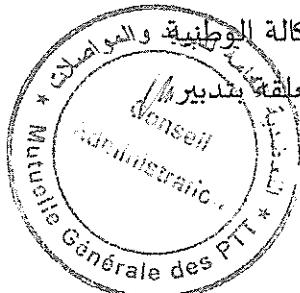
يقوم أمين المال بإنجاز عمليات التحصيل والأداء ويمسك سجلات المحاسبة. ويتحمل مسؤولية الأموال المتداولة وسنوات التعاقدية.

ويؤدي بناء على حوالات مؤشر عليها من طرف الرئيس وبعد موافقة المجلس الإداري يقوم بتحصيل جميع المبالغ المستحقة لفائدة التعاقدية مع قيامه بهذه الغاية بكل المساطر والإجراءات الشكلية الضرورية وبعد قرار المجلس الإداري يقوم أمين المال بإنجاز الشراءات والبيوعات وبصفة عامة كل العمليات المتعلقة بالسنوات والقيم.

تم العمليات المرتبطة بالقيم المنقولة وجوبا من طرف صندوق الإيداع والتدبير.

تم عمليات سحب الأموال المودعة والتحويلات من وإلى الحسابات الجارية المفتوحة بمركز الشيكات البريدية والأبناك بتوقيعين مشتركين : توقيع الرئيس أو نائبه وتوقيع أمين المال أو نائبه.

ويقدم أمين المال للجمع العام تقريرا سنويا عن الوضعية المالية والمحاسباتية للتعاقدية المتعلقة بالقطاع التعاقدية وبالمعلومات والإجراءات المتعلقة بأنشطة التعاقدية .



التأمين الأساسي الإجباري عن المرض.

يمكن للأمين المال، تحت مسؤوليته ومراقبته، وبعد موافقة المجلس الإداري بقرار يصدره لهذه الغاية أن يفوض بعضًا من صلاحياته و اختصاصاته لاستخدام التعاقدية.

ويمكن أن تحدد هذه الصلاحيات والاختصاصات بمقتضى الضابط الداخلي أو بقرار يصدره المجلس الإداري ويلحق بالضابط الداخلي.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تفوض لأي كان اختصاصات أمين المال ونائبه والرئيس ونائبه . المتعلقة بعمليات السحب أو التحويلات من وإلى الحسابات الجارية للتعاقدية أو التوقيع على الشيكولات أو الوثائق المتعلقة بالسنادات والقيم.

يساعد أمين المال نائبه ويحل محله في جميع سلطاته و اختصاصاته إذا تغيب أو عاقه عائق.

الجزء الرابع: لجنة المراقبة

المادة: 33

ينتخب الجمع العام لجنة للمراقبة من ثلاثة (3) أعضاء من غير المتصرفين بالاقتراع السري لهم دراية بالتسخير المحاسبي حسب المعاير التالية:

1- مؤهلات في المحاسبة،

2- خبرة ميدانية لمدة 5 سنوات على الأقل.

وتجمع لجنة المراقبة مرة في السنة على الأقل ويضاف إليها ممثل للدولة يعينه الوزير المكلف بالمالية ويضيف الجمع العام للجنة المراقبة مندوبا للحسابات من خارج التعاقدية وذلك وفقا لمقتضيات المادة 14 من الظهير الشريف رقم 1.57.187 المشار إليه أعلاه.

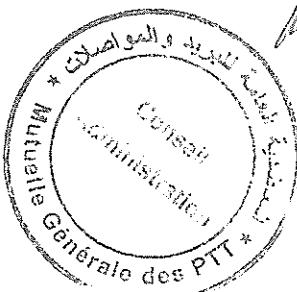
تقوم لجنة المراقبة بفحص قانونية العمليات المحاسبية ومراقبة السجلات الحسابية والخزينة والمحفظة. تضمن اللجنة نتائج أشغالها في تقرير تقدمه للجمع العام ويضاف التقرير لحضور مداولات الجمع العام.

الجزء الخامس: التسيير الإداري

المادة: 34

لتحقيق الأهداف التي من أجلها أحدثت التعاقدية ، وحتى تضطلع الأجهزة المسيرة لها بالمهام المنوطة بها لإنجاز تلك الأهداف تسند المهام الإدارية لجهاز إداري يتولى القيام بجميع الأعمال الإدارية اللازمة لتقديم الخدمات المرتبطة بالقطاع التعاوني وقطاع التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وفقا لمقتضيات هذه النظم الأساسية وفقا للقوانين الجاري بها العمل.

يحدد الضابط الداخلي التنظيم الإداري والهيكل الإداري للتعاقدية وتدبير مواردها البشرية.



تسند مهمة التسيير العادي للتعاونية إلى مدير إداري يعينه المجلس الإداري وتحت إشراف الرئيس وفقاً للشروط والمواصفات التي يحددها الضابط الداخلي الذي يحدد أيضاً اختصاصاته وصلاحياته في مجال هذا التدبير.

يعتبر المدير الإداري وإدارة التعاونية ومواردها البشرية أداة لتنفيذ قرارات مكتب المجلس الإداري لضمان السير العادي للتعاونية.

يحدد الضابط الداخلي مختلف المهام التي يمكن للمدير الإداري وإدارة التعاونية القيام بها، تحت إشراف الرئيس، في مجال التدبير الإداري والمالي، وفقاً للضوابط المنظمة لكل منها ووفقاً لهذا النظام الأساسي، كمهام أصلية تدخل ضمن اختصاصات المدير.

كما يحدد الضابط الداخلي المهام التي يمكن أن يمارسها المدير الإداري، بتفويض من المكتب أو المجلس الإداري، على سبيل التحديد وتحت إشراف الرئيس.

يمكن للمجلس الإداري أن يعين، عند الاقتضاء، مديراً مساعداً، يساعد المدير في مهامه وينوب عنه إذا عاشه عائق.

تخضع مسطرة تعيين المدير المساعد لنفس مسطرة تعيين المدير كما هو محدد في الضابط الداخلي.
يحضر المدير الإداري أو نائبه، بصفة استشارية، الاجتماعات التي تعقدتها الأجهزة المسيرة للتعاونية.

الجزء السادس: مقتضيات مختلفة

المادة 35:

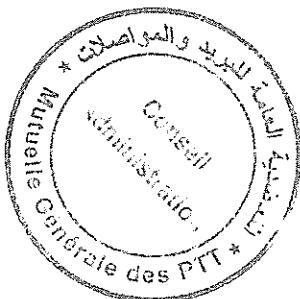
يعتبر لاغياً أي قرار يتخذ في اجتماع للجمع العام أو المجلس الإداري لم يكن موضوع استدعاء رسمي، وكذلك الشأن بالنسبة لقرارات الجمع العام التي يتخذها بشأن مواضيع لم تدرج مسبقاً في جدول الأعمال.

المادة 36:

يمنع أي نقاش سياسي أو ديني أو خارج عن أهداف التعاونية أثناء اجتماعات الأجهزة المسيرة للتعاونية.
ويسري هذا المنع على اجتماعات اللجن المتفرعة عن الأجهزة المسيرة للتعاونية وعلى لجنة المراقبة.

المادة 37:

يمنع استعمال الوساطة والسمسرة المؤدى عنها.



الباب الثالث: التنظيم المالي

الجزء الأول: المداخيل

المادة 38:

مداخيل التعاونية المتعلقة بالقطاع التعاوني تتكون مما يلي:

واجب انخراط وواجب اشتراك الأعضاء المساهمين:

مساهمة الأعضاء الشرفيين:

3- الهبات والوصايا التي صادقت على قبولها السلطات المختصة:

4- فوائد الأموال المستثمرة أو المودعة:

5- مداخيل الحفلات والتبرعات وغيرها، المنظمة لفائدة التعاونية والمرخص لها وفق المقتضيات القانونية

الجاري بها العمل:

6- الغرامات القانونية الناتجة عن المخالفات:

7- المداخيل الناتجة عن تدبير المشاريع الاجتماعية :

8- التحويلات المقدمة من طرف الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي في إطار مصاريف التسيير

المقررة بموجب الاتفاقية السالفه الذكر.

9- مداخيل أخرى.

الجزء الثاني: النفقات

المادة 39:

تتكون نفقات التعاونية فيما يتعلق بالقطاع التعاوني مما يلي:

1. مختلف الخدمات المقدمة للأعضاء المساهمين :

2. النفقات المرتبة عن تنظيم وتدبير المشاريع الاجتماعية :

3. واجب الاشتراك عند الاقتضاء المؤدى للاتحادات، والفيدراليات وغيرها من المنظمات:

4. نفقات التسيير:

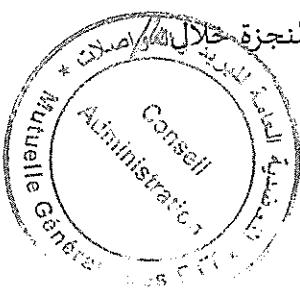
5. التكاليف الخاصة بالتدبير المفوض لقطاع التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بموجب الاتفاقية

السالفه الذكر.

المادة 40:

تحصص نسبة 50% من الفائض السنوي للمداخيل المتبقية عن النفقات لتكوين الاحتياطي النقدي .

وتنتهي إجبارية الخصم الآف الذكر عندما يساوي مبلغ الاحتياطي النقدي مجموع النفقات المنجزة.



ثم إن القسط من أموال التعاوضية المطابق لقدر الأموال الاحتياطية يجب استعماله بتمامه ضمن الشروط المنصوص عليها في المادتين 19 و 20 من الظهير الشريف رقم 1.57.187 السالف الذكر. ولا يجوز لأمين المال أن يحتفظ في الصندوق بمبلغ يتجاوز المبلغ الذي يحدده المجلس الإداري وينبغي إيداع الفائض أو استعماله طبقاً للفصلين 19 و 20 من الظهير الشريف رقم 1.57.187 السالف الذكر. وتودع وجوباً السندات والقيم لدى صندوق الإيداع والتدبير.

الباب الرابع: الالتزامات اتجاه التعاوضية

الجزء الأول: الانخراط

: المادة 41

يعين على كل شخص من الفئات المحددة في المادة 7 أعلاه، أن ينخرط في التعاوضية داخل أجل ستة (6) أشهر ابتداء من تاريخ توفره على الشروط التي تخلو حق الانخراط. وبعد مرور هذا الأجل المحدد فإن طالب الانخراط يخضع للشروط التالية:

أن يرفق طلبه بشهادة طبية تثبت سلامته الصحية من أي مرض مزمن وعند الاقتضاء بشهادة مماثلة للزوج أو الزوجة.

ويمكن للمجلس الإداري أن يُخضع المعني على نفقته لفحوصات طبية إضافية من طرف طبيب معين . ويمكن له رفض الانخراط إذا كانت نتائج الفحوصات الإضافية سلبية.

- أداء غرامة 50 درهم عن كل سنة أو جزء من السنة تأخير.
- أن لا يتعدى عمره 50 سنة.
- قضاء ثلاثة (3) أشهر كفترة تدريب من تاريخ الموافقة على الانخراط قبل الاستفادة من خدمات القطاع التعاوضي.

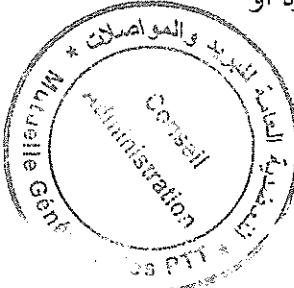
الجزء الثاني: الاشتراكات

: المادة 42

للانخراط في التعاوضية والاستفادة من خدمات القطاع التعاوضي، المنصوص عليها في المادة 44 أدناه يلتزم العضو المساهم بالأداء المسبق لمبالغ الاشتراكات الشهرية عن طريق الأداء المباشر أو عن طريق الاقتطاع مباشرة من الراتب أو من المعاش. وتحدد نسبة الاشتراكات كما يلي:

*** بالنسبة للتغطية التكميلية لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض:**

- بالنسبة للعضو المساهم النشيط: 1.20 % من مجموع الراتب الشهري المحتسب على أساسه الاشتراكات المتعلقة بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض على أن لا يتعدى سقف الاشتراك الواجب أداءه أو اقتطاعه مبلغ مائة (100) درهم شهرياً: /



وفي حالة ما إذا كان العضو المساهم في وضعية توقف عن العمل أو كان ملحقاً لدى مشغل آخر لمدة معينة، ورغم في مواصلة انخراطه في التعاقدية، تعتبر فترات التوقف عن العمل أو الإلحاق مؤدي عنها. ويلزم العضو المساهم بتسويةها بأداء واجب الاشتراك عنها كما هو محدد أعلاه بالنسبة للعضو المساهم النشيط؛

- بالنسبة للعضو المساهم المستفيد من المعاش : (المتقاعد بسبب حد السن القانوني، المستفيد من التقاعد النسيبي، المستفيد من معاش العجز، الأرامل والأيتام) : 1.20% من المعاش الشهري المحتسب على أساسه الاشتراكات المتعلقة بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض على أن لا يتعدى سقف الاشتراك الواجب أداءه أو اقتطاعه مبلغ مائة (100) درهم شهرياً.

* بالنسبة للتغطية أخطار الشيخوخة والحوادث والزمانة والوفاة:

- تحدد نسبة ووعاء الاشتراك المتعلق بهذه الأخطار بموجب النظام المحدد لكيفية تأسيس وتسويير الصندوق المستقل الخاص بكل واحد منها تطبيقاً للفصلين 34 و 35 من الظهير الشريف السالف الذكر رقم 1.57.187 بتاريخ 24 من جمادى الآخرة 1383 (12 نوفمبر 1963).
- يتضمن واجب الاشتراك بالنسبة للقطاع التعاوني أيضاً الاشتراكات الخاصة المرصودة للهيئات العليا كالاتحادات، تحدد الأنظمة الداخلية لهذه الهيئات نسبة وشروط هذه الاشتراكات.
- تعتبر الخدمات المتعلقة بالتغطية التكميلية، وبالصناديق المستقلة وعند الاقتضاء بكل المشاريع الاجتماعية التي يمكن إحداثها وتنديريها في إطار القوانين الجاري بها العمل وحدة غير قابلة للتجزؤ لا من حيث أداء الاشتراكات ولا من حيث الاستفادة.
- ويحدد الضابط الداخلي للتعاقدية كيفية الانخراط وأداء وتحصيل الاشتراكات.

المادة 43:

يعفى الأعضاء المساهمون من أداء واجب اشتراكاتهم الشهرية طيلة المدة القانونية للخدمة العسكرية. يستفيد الأعضاء المساهمون الذين تم تجنيدتهم في الخدمة العسكرية. بمجرد عودتهم، من كل الخدمات المنصوص عليها في هذه النظم الأساسية شريطة أدائهم لواجب الاشتراكات ابتداءً من هذا التاريخ.

الباب الخامس: التزامات التعاقدية

المادة 44:

تلزم التعاقدية العامة للبريد والمواصلات بتقديم الخدمات التالية للأعضاء المساهمين ولأفراد عائلاتهم:

1 - في إطار القطاع التعاوني:

أ/- خدمات التغطية التكميلية لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض كالتالي:

- إرجاع نسبة من مصاريف العلاجات والأدوية التي بقيت على عاتق العضو المساهم في حدود الثمن



العمومي بالنسبة للأدوية وفي حدود التعريفة المرجعية الوطنية التي على أساسها يتم استرجاع مصاريف العلاجات في إطار نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ما لم يتم تحديد تعريفة مرئية أخرى في الضابط الداخلي للتعاضدية.

ويجب أن لا تتعدي نسبة المبالغ المسترجعة من مصاريف العلاجات والأدوية التي يمكن للعضو المساهم استرجاعها في إطار نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والتغطية التكميلية 95% من مجموع المصاريف القابلة للاسترجاع حسب التعريفة المرجعية الوطنية بالنسبة للعلاجات والثمن العمومي بالنسبة للأدوية.

- أداء تعويض جزافي عن مصاريف النظارات:

- نقل جثمان المتوفى بالخارج:

- المساهمة في كلفة تذكرة السفر بالطائرة إذا حصل العضو المساهم أو زوجه أو أحد أبنائه على الموافقة المسبقة بتحمل مصاريف علاجه بالخارج، بنسبة لا تتعدي الفرق بين ثمن التذكرة ومساهمة الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي في ثمن التذكرة وإذا كان الوضع الصحي للمستفيد من العلاج بالخارج يستلزم مرافقا له للعناية به يمكن أن تتحمل التعاضدية كلفة تذكرة سفر المرافق. وبحد الضابط الداخلي نسبة تتحمل المصاريف وكيفية تسويتها.

بـ/ خدمات في حالة الشيخوخة والوفاة:

- أداء منحة مالية عند إحالة العضو المساهم النشيط على التقاعد بسبب بلوغه حد السن القانوني للإحالة على التقاعد في إطار صندوق مستقل:

- أداء منحة مالية عند وفاة العضو المساهم أو أحد أفراد عائلته في إطار صندوق مستقل: تحدد كيفية تأسيس وتسخير الصندوقين المستقلين المذكورين بموجب نظامين، يصادق عليهما بقرار مشترك لوزير الشغل ولوزير المالية طبقاً للفصل 35 من الظهير الشريف السالف الذكر. رقم 1.57.187 بتاريخ 24 من جمادي الآخرة 1383 (12 نوفمبر 1963).

جـ/ خدمات المشاريع الاجتماعية:

يستفيد الأعضاء المساهمون. وأفراد عائلتهم الموجودون تحت كفالتهم عند الاقتضاء، من خدمات المشاريع الاجتماعية التي يمكن إحداثها وتديرها في إطار القوانين الجاري بها العمل ويصادق على نظمها بقرار مشترك لوزير الشغل ولوزير المالية طبقاً للفصل 39 من الظهير الشريف السالف الذكر. رقم 1.57.187 بتاريخ 24 من جمادي الآخرة 1383 (12 نوفمبر 1963).

ـ2ـ في إطار نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض:

الخدمات المتعلقة بهذا النظام والمفوض لها بتديرها من طرف الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي وذلك بمقتضى اتفاقية مبرمة معه /



الباب السادس: مقتضيات مختلفة

الجزء الأول : الحلول

المادة 45:

للتعاونية كامل الحق في الحلول مكان العضو المساهم ضحية حادثة في المتابعة القضائية ضد المسؤول عنها وفي حدود النفقات التي تحملتها.

الجزء الثاني: الانخراط في الاتحادات

المادة 46:

يمكن للتعاونية أن تنخرط في أي اتحاد من اتحادات التعاونيات ويعود للجمع العام قرار الانخراط باقتراح من المجلس الإداري .

ينتخب المجلس الإداري من بين الأعضاء المساهمين والشرفيين. من يمثل التعاونية في الجمع العام لأي اتحاد ويكون من بينهم الرئيس حتما.

ويمكن للرئيس أن يفوض لأحد أعضاء المجلس الإداري أن ينوب عنه في تمثيل التعاونية لدى الاتحاد. يحدد عدد ممثلي التعاونية لدى أي اتحاد ومدة انتدابهم بمقتضى النظم الأساسية المنظمة للاتحاد.

الجزء الثالث: الضابط الداخلي وحفظ النظام والانضباط

المادة 47:

يضع المجلس الإداري ضابطا داخليا يصادق عليه من طرف الجمع ويتولى من خلال مقتضياته توضيح وإضافة بعض التفاصيل لمقتضيات وبنود هذه النظم الأساسية وعلى الخصوص تلك البنود التي تحيل صراحة على الضابط الداخلي تحديد كيفية وشروط تطبيقها.

يخول للمجلس الإداري تعديل الضابط الداخلي إذا دعت الضرورة ذلك، على أن يصادق على هذه التعديلات في أقرب جمع عام.

جميع الأعضاء المساهمين بالتعاونية ملزمون بمقتضيات هذه النظم الأساسية والضابط الداخلي.

الجزء الرابع: الاستقالة - الحذف - الطرد

المادة 48:



يمكن لأي عضو مساهم أن يستقيل من القطاع التعاوني وذلك بواسطة رسالة مضمونة يوجهها للرئيس

يبدأ سريان الاستقالة ابتداء من اليوم الأول من الشهر الثاني المولى لتاريخ تسلم الرسالة المضمونة ويلزم العضو المستقيل بأداء ما بذمته من واجب الاشتراكات وقيمة الخدمات التي استفاد منها دون استحقاق ويرجع بطاقة العضوية كعضو مساهم.

المادة 49:

العضو المستقيل من التعاقدية والذي ظل يزاول عمله بإحدى المؤسسات المشار إليها في المادة 7 أعلاه يتلزم عند استعادته للعضوية بأداء واجب الاشتراكات من تاريخ استقالته وبجهاز فترة تدريب لثلاثة (3) أشهر المنصوص عليها في المادة 6 أعلاه، دون الاستفادة من الخدمات.

يلتزم العضو الذي تم التشطيب عليه من التعاقدية إثر استقالته من العمل تجديد طلب عضويته ويخضع لفترة التدريب المنصوص عليها في المادة 6 أعلاه ويعفى من واجب الانخراط وواجب الاشتراكات عن طيلة مدة استقالته.

أما بخصوص العضو الذي يوجد في حالة عطلة بدون أجر يجب عليه الاستمرار في أداء واجب الاشتراكات بانتظام لكي يستمر في الاستناد من خدمات التعاقدية شريطة تسوية وضعيته تجاه الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي فيما يخص قطاع التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

إذا تم التشطيب على عضو من التعاقدية إثر توقيفه عن العمل من طرف المشغل لا يلزم بأداء واجب الاشتراكات عن المدة السابقة ولا عن فترة التدريب المشار إليها في المادة 6 أعلاه بعد استعادته لعضويته بالتعاقدية.

المادة 50:

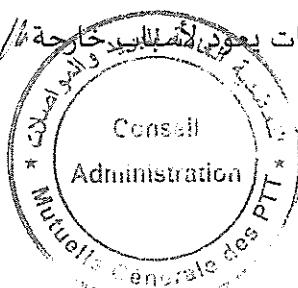
يتم التشطيب على أي عضو لم يعد مستوفيا للشروط التي تحددها هذه النظم الأساسية والضابط الداخلي للاستفادة من القطاع التعاوني. ويتخذ الرئيس قرار التشطيب ويصادق عليه المجلس الإداري.

المادة 51:

ويتم التشطيب أيضا من القطاع التعاوني من طرف رئيس التعاقدية على أي عضو لم يؤد واجب الاشتراك لمدة ستة (6) أشهر.

بعد انتهاء المدة الآنفة الذكر يوجه الرئيس إنذارا بواسطة رسالة مضمونة للعضو المعفي ويحدد له أجل ثلاثون (30) يوما من تاريخ التوصل بالإنذار لتسوية وضعيته إزاء التعاقدية. إذا لم يستجيب العضو لهذا الإنذار بعد انتهاء الأجل المحدد له بواسطة الرسالة المضمونة، تباشر إجراءات التشطيب بقرار معلن من الرئيس وذلك داخل أجل خمسة عشرة (15) يوما.

إلا أنه يمكن وقف الإجراءات إذا أثبتت العضو مسامحه أن عدم أداء واجب الاشتراكات يعود لأسباب خارجة //



عن إرادته.

المادة 52:

يمكن للتعاونية أن تباشر إجراءات الطرد في حق الأعضاء المساهمين من القطاع التعاوني في الحالات التالية:

- 1) الأعضاء الذين يلحقون أضراراً معنوية بسلوكهم وممارستهم بالتعاونية;
- 2) الأعضاء الذين قد يثبت في حقهم أنهم تعمدوا إلحاق ضرر بالتعاونية;
- 3) الأعضاء الذين صدر في حقهم حكم نهائي بالإدانة.

يستدعي العضو المقترح طرد أحد الأسباب أعلاه برسالة مضمونة من طرف المجلس الإداري للاستماع إليه حول الأفعال المنسوبة إليه، في حالة عدم حضوره في التاريخ وال الساعة والمكان المحددين له توجه إليه رسالة ثانية مضمونة وعند انتهاء أجل شهر من تاريخ إرسال الرسالة المضمونة الثانية وأصر العضو على عدم الاستجابة يمكن للمجلس الإداري إصدار قرار طرده دون أية إجراءات أخرى.
ولن يصبح هذا القرار نهائياً إلا بعد المصادقة عليه من طرف الجمع العام. ويحق للعضو المعنى بالطرد أن يطلب الاستماع لدعواته أمام الجمع العام.

ويمكن للجمع العام قبل اللجوء إلى قرار الطرد النهائي أن يتخذ في حق العضو المعنى إجراء تجميد عضويته لمدة لا تتجاوز سنة لا يستفيد خلالها من خدمات القطاع التعاوني مع استمراره في أداء واجب الاشتراكات.

المادة 53:

لا تخول الاستقالة أو التسلیب أو الطرد من التعاونية موضوع المواد من 48 إلى 52 أعلاه للعضو المعنى الحق في استرجاع واجب الاشتراكات الشهرية المؤددة.

الجزء السادس: تعديل النظم الأساسية والدمج والحل والتصفية

المادة 54:

يمكن أن تخضع مقتضيات هذه النظم الأساسية للتعديل ولا يجوز تعديل النظم الأساسية إلا باقتراح من المجلس الإداري أو الأعضاء المساهمين والشريفين أو مناديم وفي هذه الحالة الأخيرة، تطبق القواعد المتعلقة بتنظيم الجمع العام المحددة في هذه النظم الأساسية.

لا تدخل التعديلات المصادق عليها من طرف الجمع العام حيز التنفيذ إلا بعد المصادقة عليها بقرار مشترك للوزير المكلف بالتشغيل والوزير المكلف بالمالية.



المادة 55:

يعلن عن دمج التعاضدية مع تعاضدية أخرى بعد التداول في شأنه والموافقة عليه بشكل متطابق في جمع عام تعقد التعاضدية المستوعبة (بفتح العين) والمجلس الإداري للتعاضدية المستوعبة (بكسر العين) ويصبح الدمج نهائياً بعد المصادقة عليه بقرار مشترك للوزير المكلف بالتشغيل والوزير المكلف بالمالية. وتحوز التعاضدية التام فيها الإدماج ما للتعاضدية المدمجة من الأصول على ما هي عليه وتكون ملزمة بأداء ما بذمتها من الخصوم.

المادة 56:

لا يتم الحل الإرادي للتعاضدية إلا بعد التداول في شأنه من طرف جمع عام استثنائي، تتم الدعوة إليه شهراً على الأقل قبل انعقاده بواسطة إعلان يحدد فيه موضوع الاجتماع.
يحضر هذا الجمع العام أغلبية المندوبين الذين يشكلونه ويتم التصويت على الحل بأغلبية ثلثي (2/3) المندوبين الحاضرين أو المناب عنهم.

المادة 57:

تم التصفية في حالة الحل، طبقاً لمقتضيات المادة 31 من الظهير الشريف رقم 1.57.187 السالف الذكر.

المادة 58 :

تنسخ النظم الأساسية للتعاضدية العامة للبريد والتلغراف والتليفون المصادق عليها بالقرار المشترك لوزير الشغل والشؤون الاجتماعية والشبابية والرياضة وكاتب الدولة في المالية رقم 354.72 الصادر في 8 يناير 1972م.

وعلى القرار المشترك لوزير الشغل والشؤون الاجتماعية ووزير المالية رقم 359.67 الصادر في 29 مايو 1967 الذي تم بموجبه اصدار النظم الأساسية التموذجية لجمعيات التعاون المتبادل :

وعلى القرار المشترك لوزير التشغيل والتكوين المهني ووزير الاقتصاد والمالية رقم 2281.13 الصادر في 10 رمضان 1434 (19 يوليو 2013) الذي تمت بموجبه المصادقة على النظم الأساسية لجمعية التعاون المتبادل المسماة «التعاونية العامة للبريد والمواصلات» :

وباقتراح من هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

قررا ما يلي :

المادة الأولى

طبقاً لأحكام الفصل 8 من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه رقم 1.57.187 الصادر في 24 من جمادى الآخرة 1383 (12 نوفمبر 1963)، يصادق، كما هو ملحق بأصل هذا القرار المشترك، على التعديلات المدخلة على النظم الأساسية (المواد 12 و 16 و 42 و 44) لجمعية التعاون المتبادل المسماة «التعاونية العامة للبريد والمواصلات»، الكائن مقرها الاجتماعي بـ 5، زنقة أبو العباس الكراوي، الرباط.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار المشترك في الجريدة الرسمية

وحرر بالرباط في 4 ذي القعدة 1441 (26 يونيو 2020).

وزير الشغل والإدماج المهني.

وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

الإمضاء: محمد أمكراز.

الإمضاء: محمد بن شعبون.

قرار مشترك لوزير الشغل والإدماج المهني ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 1692.20 صادر في 4 ذي القعدة 1441 (26 يونيو 2020) يقضي بالصادقة على التعديلات المدخلة على النظم الأساسية للتعاونية العامة للبريد والمواصلات.

وزير الشغل والإدماج المهني.

وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

بناء على الظهير الشريف رقم 1.57.187 الصادر في 24 من جمادى الآخرة 1383 (12 نوفمبر 1963) يسن نظام أساسى للتعاون المتبادل، كما وقع تغييره وتميمه ولا سيما النصوص 8 منه :

وعلى القانون رقم 64.12 القاضي بإحداث هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.14.10 رقم 1435 (6 مارس 2014). ولا سيما المادة 12 منه :

وعلى القرار المشترك لوزير الشغل والشؤون الاجتماعية والشبابية والرياضة وكتابة الدولة في المالية رقم 354.72 الصادر في 8 يناير 1972 الذي تمت بموجبه المصادقة على النظم الأساسية لجمعية التعاون المتبادل المسماة : «التعاضدية العامة للبريد والتلغراف والهاتف» ،

قررا ما يلي :

المادة الأولى

يصادق، طبقاً لمقتضيات الفصل الثامن من الظهير الشريف رقم 1.57.187 المشار إليه أعلاه على النظم الأساسية، الملحة بأصل هذا القرار، لجمعية التعاون المتبادل المسماة «التعاضدية العامة للبريد والمواصلات»، الكائن مقرها بالرباط، 5 زنقة أبو العباس الكراوي.

المادة الثانية

تنسخ النظم الأساسية لجمعية التعاون المتبادل المسماة «التعاضدية العامة للبريد والتلغراف والهاتف» المصادق عليها بموجب القرار المشترك لوزير الشغل والشؤون الاجتماعية والشبابية والرياضة وكتابة الدولة في المالية رقم 354.72 المشار إليه أعلاه.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار المشترك بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 10 رمضان 1434 (19 يوليو 2013).

وزير التشغيل والتكوين المهني،
وزير الاقتصاد والمالية،
الإمضاء : نزار بركة.

وزير التشغيل والتكوين المهني،
الإمضاء : عبد الواحد سوهيل.

قرار مشترك لوزير التشغيل والتكوين المهني ووزير الاقتصاد والمالية رقم 2281.13 صادر في 10 رمضان 1434 (19 يوليو 2013) يقتضي بالصادقة على النظم الأساسية لجمعية التعاون المتبادل المسماة : «التعاضدية العامة للبريد والمواصلات».

وزير التشغيل والتكوين المهني،
وزير الاقتصاد والمالية،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.57.187 الصادر في 24 من جمادى الآخرة 1383 (12 نوفمبر 1963) بسن نظام أساسى للتعاون المتبادل، كما وقع تغييره وتميمه، ولا سيما الفصل الثامن منه :

وعلى الظهير الشريف رقم 1.02.296 الصادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، كما وقع تغييره وتميمه ولا سيما المادة 93 منه :

وعلى القرار المشترك لوزير الشغل والشؤون الاجتماعية ووزير المالية رقم 359.67 الصادر في 29 ماي 1967 الذي تم بموجبه إصدار النظم الأساسية النموذجية لجمعيات التعاون المتبادل :